AL-AASAR Journal
Quarterly *Research Journal*
www. al-aasar.com
Vol. 2, No. 4 (2025)
Online ISSN: 3006-693X
Print ISSN: 3006-6921

وحدة العالم الإسلامي بين تحديات الواقع ومقوّمات البناء الحضاري

The Unity of the Islamic World Between the Challenges of Reality and the Foundations of Civilizational Building

Ramzi Harbaoui
PhD Scholar, Department of Islamic Studies, Riphah International University, Faisalabad.
Prof Dr Muddassir Ahmad
Department of Islamic Studies, Riphah International University, Faisalabad.
Dr Sajid Asadullah
Department of Islamic Studies, Riphah International University, Faisalabad.

Abstract

This research addresses a set of key issues that reflect the depth of the challenges facing the Islamic world in its contemporary reality, foremost among them the distortion of the concept of regional security, the escalation of the arms race, and the decline of justice as a foundation of stability and legitimacy. It demonstrates that confining security to the military dimension and relying on external alliances have contributed to weakening sovereign decision-making and deepening strategic fragility. The study also highlights that the arms race, in the absence of a collective project and an independent knowledge-based vision, shifts from being a tool of deterrence into a factor of dependency and developmental exhaustion. It emphasizes that justice constitutes the core value upon which divine messages and human civilizations have been founded, and that its absence undermines trust and threatens social cohesion. The research further links justice to development, showing that political and institutional reform is a prerequisite for progress and stability. It concludes that the unity of the Islamic world cannot be achieved without shared strategic awareness, security and developmental integration, and the revival of the unifying values of the Ummah. Accordingly, overcoming current crises requires a comprehensive civilizational project that makes justice, knowledge, and cooperation the foundations for building security, unity, and development.

***Keywords**: Regional Security, Arms Race, Justice, Islamic World, Strategic Autonomy, Development, Civilizational Project*

الوحدة الإسلامية هي إحدى الركائز المركزية في بناء الأمة المسلمة، إذ تمثل الإطار الجامع الذي تتكامل في داخله العقيدة والثقافة والسياسة والمصالح المشتركة، وهي ليست مجرد شعار عاطفي أو حلم مثالي، بل هي مبدأ قرآني أصيل وأساس بنيوي لقيام المجتمع الإسلامي المتماسك. وقد أشار القرآن الكريم إلى هذا المبدأ في قوله تعالى

" واعتصموا بحبل الله جميعًا ولا تفرقوا."[1]

فالوحدة في التصور الإسلامي ليست خيارًا ثانويًا، بل تكليف شرعي وضرورة حضارية، تمثل أساسًا لفهم موقع الأمة وقدرتها على تجاوز التشتّت والانقسام. قامت الدولة الإسلامية الأولى على مبدأ الجماعة الواحدة التي تجاوزت العصبيات، واستندت الوحدة إلى أسس عقدية وفكرية كالتوحيد والقرآن والسنة والأخوة الإيمانية، وأسس حضارية وثقافية تشمل اللغة والتراث والقيم الأخلاقية. كما تشمل الوحدة أسسًا سياسية واقتصادية وروحية تحقق التكامل بين الدول والمجتمعات الإسلامية وتعزز استقلالها وقدرتها على مواجهة التحديات العالمية. إن غياب هذه

1. آل عمران: ١٠٣

AL-AASAR Journal
Quarterly *Research Journal*
www. al-aasar.com
Vol. 2, No. 4 (2025)
Online ISSN: 3006-693X
Print ISSN: 3006-6921

الأسس يؤدي إلى تفكك الأمة، لذلك تحتاج الوحدة إلى مشروع حضاري متكامل يعيد للأمة وعيها ويوازن بين خصوصيتها الدينية وانفتاحها الحضاري.

> " إن حملة الترويج للدولة القومية على النموذج الأوروبي كان القصد النهائي لها هو تمزيق وحدة العالم الإسلامي وإضعاف قوته. وبتفتت العالم الإسلامي إلى دويلات أصبح من السهل الانقضاض عليه من الأطراف، وهكذا أكلت دول وكيانات إسلامية كثيرة يوم أكلت السلطنة العثمانية. والغريب في الأمر أن القوى الأوروبية التي قاومت الخلافة وحاربت فكرة وحدة العالم الإسلامي، وزينت الدولة القومية في العالم الإسلامي، سرعان ما بدأت في البحث عن وسيلة توحد دولها لتتمكن من مواجهة تحديات مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية. وهكذا بدأت دول أوروبا منذ منتصف القرن العشرين العمل على تكوين خلافة أوروبية ".[2]

بعد انهيار الخلافة العثمانية، تم تفكيك وحدة الأمة باسم الدولة القومية والحداثة، في حين كانت القوى الأوروبية تسعى نحو التكامل، واستخدم النموذج القومي كأداة استعمارية لهدم البنية الجامعة للأمة الإسلامية. أدى سقوط الخلافة إلى ولاءات ضيقة للعرق أو المذهب، وأظهرت التجربة أن الدولة القطرية لا تستطيع تعويض الوحدة الحضارية والروحية للأمة. لذلك، التمسك بأسس الوحدة الإسلامية ليس حنينًا للماضي، بل ضرورة استراتيجية لإعادة بناء الوعي الجماعي ومواجهة التكتلات الدولية القائمة على التضامن والمصلحة المشتركة.

> " إن من الخطوات الاولى التي لا غنى عنها لإعادة تماسك المجتمع العراقي، ومن ثم مواجهة التحديات الراهنة وإعادة بناء الهوية الوطنية على أسس صحيحة ومقبولة. تنطلق من إلغاء وتحريم الطائفية والعنصرية بجميع أشكالها ومظاهرها، ومحاسبة مرتكبيها والمروجين لها والمتواطئين بالسكوت عنها ".[3]

فهذا الطرح يؤكد أن مواجهة الأزمات المجتمعية وبناء وحدة حقيقية في أي دولة، وفي العراق خاصة، لا يمكن أن يتحقق دون اجتثاث جذور الطائفية والعنصرية من الوعي الجمعي. فهذان الداءان يُعدّان من أخطر ما يهدد بنية المجتمع، إذ يزرعان الشك والعداء بدل الثقة والانتماء، ويحولان دون قيام دولة المواطنة التي تقوم على المساواة والعدل. لذلك فإن محاربة الطائفية والعنصرية ليست خيارًا سياسيًا فحسب، بل ضرورة وطنية وأخلاقية لضمان الاستقرار وإعادة اللحمة الاجتماعية على أسس العدالة والمواطنة الجامعة.

> " في الواقع فقد ظل المسلمون على امتداد تاريخهم السياسي، يعيشون تحت ظل الخلافة بشكل أو آخر، وذلك منذ الخلافة الراشدة، مرورًا بالخلافة الأموية، ثم العباسية بتجلياتها المختلفة وانتهاء بالخلافة العثمانية. من أجل ذلك فقد كان قرار إلغاء الخلافة صعبا على النفوس، صعبا على الأفهام، وأثار قرار الإلغاء موجة ضاربة من الحزن والإرباك على امتداد العالم الإسلامي. هذه الذكرى الأليمة جديرة بالتأمل وأخذ العبر وشحذ الهمم، ومن المعيب أن تمر دون التأمل فيها والوقوف على معانيها. وهذا ما نحاول تسليط الضوء عليه في هذا المقال."[4]

---

2. بخيت عطا المنان، مائة عام دون خلافة،الجزيرة نت، https://www.aljazeera.net/arabic ، 06-04 -2024.

3. شعبان عبد الحسين، جدل الهويات في العراق الدولة والمواطنة، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، لبنان،ط1، 2010، ص98.

4. بخيت عطا المنان، مائة عام دون خلافة،الجزيرة نت، https://www.aljazeera.net/arabic ، 06-04 -2024.

AL-AASAR Journal
Quarterly *Research Journal*
www. al-aasar.com
Vol. 2, No. 4 (2025)
Online ISSN: 3006-693X
Print ISSN: 3006-6921

تمثّل الخلافة الإسلامية إحدى أهم الظواهر السياسية والدينية في تاريخ الأمة، إذ لم تكن مجرّد نظام حكم، بل كانت رمزًا جامعًا يجسد وحدة المسلمين في العقيدة والمصير. ومع أنّها مرّت بتحولات متعددة، فإنّها ظلت تُعبّر عن فكرة الأمة الواحدة التي تتجاوز الحدود القُطرية والاختلافات المذهبية. ومع سقوطها مطلع القرن العشرين، انفتح التاريخ الإسلامي على مرحلة جديدة اتسمت بالفرقة والبحث عن بدائل للوحدة المفقودة. ومن هنا تأتي أهمية إعادة قراءة مفهوم الخلافة بوصفها فكرة حضارية متجددة، لا شكلًا سياسيًا جامدًا، بامكاننا أن نستقرأ ذلك من النص الأسبق أمورا:

أولاً – الخلافة كعلم للوحدة الجامعة للأمة الإسلامية

شكلت الخلافة عبر التاريخ الإطار الناظم للأمة الإسلامية، وحافظت على وحدتها السياسية والروحية رغم تعدد الأعراق والمذاهب، وكانت مرجعية عليا توحّد القرار أمام التحديات الخارجية. سقوطها لم يكن مجرد تغيير في نظام الحكم، بل انهيارًا لمعنى " الأمة الواحدة " في الوعي الجمعي للمسلمين.

ثانيًا – صدمة الإلغاء وتداعياتها على الوجدان الإسلامي

إلغاء الخلافة أثار حيرة واضطرابًا في الوعي الإسلامي، حيث شعر المسلمون بانقطاع رابطهم التاريخي وفقدان مظلة سياسية جامعة. هذا الحدث لم يكن مجرد فقدان مؤسسة، بل فقدان روح ومعنى شكّلا هوية الأمة لقرون.

ثالثًا – من الحنين إلى الوعي: ضرورة استلهام المعنى لا الشكل

الدعوة إلى استعادة الخلافة ليست حنينًا للماضي، بل استحضار لقيمها الكبرى: العدل، والشورى، والتكافل، ووحدة الصف. المطلوب اليوم هو بناء وحدة فكرية وسياسية واقتصادية تعيد للأمة دورها الفاعل دون الانغماس في الأشكال التاريخية الجامدة.

رابعًا – من التأمل إلى البناء: نحو مشروع حضاري جديد

استحضار ذكرى الخلافة يجب أن يتحول إلى دافع للتجديد والعمل، عبر التعاون المؤسسي والتكامل الاقتصادي والاحترام المتبادل بين الدول الإسلامية. "الخلافة المعاصرة" يمكن أن تكون مشروعًا حضاريًا شاملًا يعيد للأمة تماسكها وقدرتها على مواجهة التحديات العالمية، مستندة إلى قيم التعاون والعدل والمصلحة المشتركة، مع بناء وعي جماعي ومؤسسي قادر على تحويل التاريخ المجيد إلى مشروع حضاري معاصر.

إلغاء الخلافة لم يكن مجرد حدث سياسي، بل أعاد تشكيل وعي الأمة الإسلامية وأوضح هشاشة مفهوم الوحدة أمام التفرّق القومي والولاءات الجزئية. ومع ذلك، فإن استدعاء الخلافة يجب أن يكون انطلاقة لاستلهام قيمها الجامعة: العدل، والتكافل، ووحدة الصف، وليس مجرد حنين للماضي. المطلوب اليوم بناء مشروع وحدوي حديث يوازن بين الانتماء الديني والهوية الوطنية، ويقوم على الحوار والتكامل، حيث تدرك الدول الإسلامية أن قوتها في وحدتها وقدرتها على تجاوز الحدود الموروثة. روح الخلافة المعاصرة يجب أن تتحول إلى منظومة قيمية قائمة على التعاون والعدل والمصلحة المشتركة، لتحقيق وعي جماعي وقدرة على تحويل التاريخ المجيد للأمة إلى مشروع حضاري معاصر يعيد لها عزتها ومكانتها بين الأمم.

> " ويعرف صراع الحضارات بأنه عبارة عن إطار تجاوزي بين عدد من الثقافات المختلفة فيما بينها وبالتالي يهيمن الصراع الرهيب على هذه الحضارات، ومع بروز واندلاع الصراع تتعالى الأصوات بضرورة الحوار، فحوار الحضارات هو استمرارية التشاور والتفاعل بين الشعوب والقدرة على

AL-AASAR Journal
Quarterly *Research Journal*
www. al-aasar.com
Vol. 2, No. 4 (2025)
Online ISSN: 3006-693X
Print ISSN: 3006-6921

قبول الأفكار الجديدة كافة بدون التعصبات التي دمرت العالم سواء كانت هذه الأفكار دينية أم سياسية أم ثقافية أم اجتماعية أم اقتصادية."[5]

تبرز الباحثة شريفة فاضل العلاقة بين صدام الحضارات وضرورة الحوار كمدخل لترسيخ الوحدة الإنسانية، وخصوصًا الإسلامية، حيث يقوم الفكر الإسلامي على التعارف والتكامل بين الأمم لا الإقصاء أو الصراع. الحوار يمثل امتدادًا لمقوّمات الوحدة الإسلامية المبنية على الاعتدال الفكري والانفتاح الثقافي وقبول الآخر مع الحفاظ على الثوابت. كما أن الأمن الفكري يشكّل دعامة أساسية للوحدة، إذ يحمي الأمة من الانقسام والتطرف ويعزز مشروعها الحضاري الجامع.

معوّقات تحقيق الوحدة الإسلامية وآليات مواجهتها

الوحدة كانت منذ بدايات الرسالة المحمدية الهدف الأساسي للأمة الإسلامية، كونها ركيزة لبناء أمة واحدة حاملة رسالة عالمية قائمة على العدل والإخاء والمساواة. الوحدة ليست هدفًا مؤقتًا بل مشروع حضاري شامل يرتكز على منظومة فكرية وعقدية وأخلاقية توحّد الشعوب الإسلامية وتُمكّنها من مواجهة التحديات الدولية. إلا أن الواقع المعاصر كشف عن تفكك بنيوي وعوائق متعددة، سواء من الضغوط الخارجية التي هدفت إلى تفكيك الكيان الإسلامي، أو من الانقسامات الداخلية المذهبية والسياسية والاقتصادية، ما أضعف قدرة الأمة على التأثير والمواجهة. رغم ذلك، فإن الوحدة الإسلامية لم تمت، فهي حاضرة في الوعي الجمعي من خلال العقيدة واللغة العربية والتاريخ المشترك، وهي تتجدد أمام الأزمات الكبرى التي تظهر وحدة المصير. لذلك، فإن تحقيق الوحدة اليوم يتطلب مشروعًا عمليًا يقوم على الحوار المذهبي الصادق، والانفتاح الثقافي، وتعزيز مؤسسات التعاون السياسي والاقتصادي والعلمي، وإحياء الوعي الجمعي بمقاصد الأمة العليا، بحيث تُبنى الوحدة على العدل والتكامل والتضامن الحقيقي، لا على الشعارات النظرية دون أثر عملي.

" لكن الأمور لم تسر على وفق ما يريده، إذ لم تكن النتائج مشجعة، بل محبطة، ولم يتردد الملك فيصل الأول في التعبير عن مشاعر الإحباط التي تعتري نفسه اثر فشل جهوده المضنية تلك التي بذلها على مدار أكثر من عقد من الزمان يقول في مذكرة سرية أقول وقلبي ملآن أسى، انه في اعتقادي لا يوجد شعب عراقي بعد، بل توجد كتلات بشرية خيالية خالية من أي فكرة وطنية متشبعة بتقاليد وأباطيل دينية، لا تجمع بينهم جامعة، سماعون للسوء، ميالون للفوضى، مستعدون دائما للانتفاض على أي حكومة كانت، نحن نريد والحال هذه أن نشكل من هذه الكتل شعبا نهذبه وندربه ونعلمه ومن يعلم صعوبة تشكيل وتكوين شعب في مثل هذه الظروف يجب أن يعلم أيضا عظم الجهود التي يجب صرفها لإتمام هذا التكوين وهذا التشكيل."[6]

هذا النص المنسوب للملك فيصل الأول يمثل وثيقة تاريخية مهمة توضح صعوبة بناء الدولة الوطنية العراقية في مطلع القرن العشرين. فهو يعكس ليس فقط إحباطه الشخصي، بل إدراكه المبكر لتحديات تشكيل هوية وطنية جامعة في مجتمع ممزق بالولاءات الفرعية والطائفية. كما

5. بلاط فاضل شريفة، دور الأمن الفكري في مواجهة الارهاب الدولي، المجلة العربية للعلوم السياسية، بيروت، لبنان، Caus.org.ib/the-arab-jourhal-of-political-science 19-20 السنة (17)، العدد (1)، 2020.

6. بطاطو حنا، العراق الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية في العهد العثماني حتى قيام الجمهورية، ترجمة عفيف الرزاز، منشورات فرساد، طهران، ايران، سنة 2005، ص 44.

يبرز النص الإشكالية التي واجهتها العديد من الدول الإسلامية الحديثة، والمتمثلة في ضعف الوعي الجمعي وقصور المؤسسات القادرة على دمج المكونات المختلفة ضمن إطار وطني واحد.

إخفاق التكوين الوطني المبكر

يعكس اعتراف الملك فيصل الأول بصعوبة بناء الدولة الوطنية العراقية حجم التحديات التي واجهت المجتمع في التحول من تجمعات قبلية وطائفية إلى شعب موحد، نتيجة الانقسامات التاريخية وسياسات الاستعمار التي كرّست الانقسام بدل الوحدة.

قصور السياسات التعليمية والثقافية

فشل النظام التعليمي والثقافي في ترسيخ الولاء الوطني والمواطنة أدى إلى هشاشة الروابط المجتمعية واستمرار الانقسام الفكري والاجتماعي بين المكونات المختلفة.

غياب العدالة والمشاركة السياسية

التحول من "كتل بشرية" إلى "شعب" حقيقي يحتاج إلى عدالة اجتماعية وتمثيل سياسي منصف. فرض الانسجام من أعلى دون مشاركة المجتمع يقود إلى القمع والمقاومة، بينما الحوار الوطني والمؤسسات التشاركية تشكل الطريق الأمثل لبناء هوية مدنية متوازنة.

ضرورة المصالحة الثقافية والاجتماعية لإعادة بناء الدولة

تحقيق الوحدة لا يتم بالقرارات السياسية أو المؤتمرات الخطابية، بل عبر إصلاح شامل للبنية الداخلية للمجتمع: تطوير مؤسسات الحكم والتعليم والثقافة والإعلام، وتعزيز دور المجتمع المدني والمثقفين، وتبني سياسات تصالحية قائمة على الاعتراف بالتعدد واحترام الخصوصيات. هذا يمكن المجتمع من تحويل التنوع المذهبي والقومي إلى قوة تكاملية تعزز الوحدة والاستقرار السياسي والنهضة الحضارية.

> " التعصب تستثيره ثقافة طارئة او قديمة في المجتمع. واذا لم يكن له قانون معين فإن انتشاره يتزامن عادة مع مرحلة الانكسارات والتحركات الكبرى للشعوب، مثلما حدث إبان ما يسمى بالربيع العربي، إذ زادت نسبة المفردات المستعملة في الخطاب الإعلامي والديني والطائفي، وعلى اساس هذا الخطاب المريض المليء بالكراهية فقد صنف الناس والشرائح والطوائف والاعراف خارج حقوق الإنسان والاخوة الانسانية والعقل والدين. وعليه، نستنتج أن خطاب الكراهية عمل بمنهجية استثمرت علاقة الخطاب بالسلطة السياسية ورفض الآخر وتجهيل الذات واستتبع ذلك التعصب وتصنيف الناس على شكل مقبولين للعيش ومن لا يستحقون العيش ".[7]

فالتعصب ليس ظاهرة مفاجئة، بل نتاج اجتماعي وثقافي يتغذّى على ظروف تاريخية وسياسية محددة، ويستغل ضعف الوعي الفردي والمجتمعي لتعميق الانقسامات على أسس مذهبية وعرقية وطائفية، مما يعيق تحقيق الوحدة الإسلامية. كما يرتبط بخطاب الكراهية الذي يُنسق بين السلطة والوعي الجمعي، ويؤثر على الأفراد والمؤسسات على حد سواء.

ولا شك أن معالجة التعصب تتطلب إصلاحًا فكريًا وثقافيًا متكاملاً يشمل: إعادة صياغة الخطاب الديني والإعلامي، تعزيز التربية على التسامح والاعتراف بالتنوع، وبناء مؤسسات مدنية قادرة على ضبط الفضاء العام. هذا المسار يتيح تحويل الاختلاف إلى تنوع خلاق، ويقوي الروابط الجامعة للأمة، ليصبح أساسًا لإعادة صياغة الوحدة الإسلامية على أسس عقلية وأخلاقية وإنسانية.

7. حمدو محمود عزو، خطاب الكراهية وتهديد التعايش في العراق، مجلة ابحاث العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، بغداد، جمهورية العراق، العدد 3-4 ، السنة الأولى ، 2019 ، ص 638.

AL-AASAR Journal
Quarterly *Research Journal*
www. al-aasar.com
Vol. 2, No. 4 (2025)
Online ISSN: 3006-693X
Print ISSN: 3006-6921

" التكامل بين خصائص الامة ومقومات الدولة، فان عملية الاندماج تستهدف اخراج ولاءات الجماعات والهويات الثقافية المختلفة من ضيق الجماعة الى فضاء الأمة أي وجود اتفاق حول القيم والغايات الاساسية بين النخبة والجماهير وذلك يدل على أن السياسات المتبعة من النخبة تحظى بالموافقة والقبول من المجتمع وإذا ما تحققت كل أنواع الاندماج السابقة ".[8]

يشير الباحث وليد سالم محمد إلى أن تحقيق التكامل بين خصائص الأمة ومقومات الدولة هو حجر الزاوية لبناء وحدة مجتمعية متماسكة، إذ يحوّل ولاءات الجماعات والهويات الفرعية نحو الانتماء للأمة ككل. ويستلزم ذلك اتفاقًا شاملًا على القيم والمبادئ الأساسية بين النخبة الحاكمة والجماهير لضمان شرعية السياسات وقبولها اجتماعيًا.

عند تحقيق هذا التكامل، يمتلك النظام السياسي القدرة على فرض سلطانه مع احترام التنوع الثقافي، مما يعزز هوية وطنية جامعة ويقلل النزاعات الداخلية. أما غياب التكامل، فيؤدي إلى تفكك الهوية الوطنية، وتوسع الانقسامات الطائفية والقومية، واستغلال القوى الخارجية لهذه الانقسامات لإضعاف الوحدة الإسلامية.

لذلك، تتطلب معالجة هذه المعوّقات سياسات شاملة تعزز الوعي الجمعي، وتبني آليات اندماج حقيقية بين الهويات الفرعية والوطنية الكبرى، مع الحفاظ على التنوع الثقافي، مما يدعم الأمن الاجتماعي واستقرار الدولة، ويضع الأساس لأي مشروع وحدوي للأمة الإسلامية.

تحليل معوّقات الوحدة الإسلامية يوضح أنها قضية متعددة الأبعاد تشمل العوامل الفكرية والثقافية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية. الانقسامات المذهبية والطائفية، التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية، خطاب الكراهية، والتدخلات الخارجية كلها أسهمت في تفكك المجتمعات الإسلامية وأضعفت الوعي الجمعي والهوية الجامعة للأمة.

تؤكد الملاحظات التاريخية، بما في ذلك مذكرات الملك فيصل الأول، أن غياب الوعي الجمعي الموحد وضعف مؤسسات الدولة يزيد الانقسامات ويجعل المشاريع الإصلاحية عرضة للفشل. كما يُعتبر التعصب وخطاب الكراهية معوقًا مركزيًا يقوض الروابط الاجتماعية ويعمّق الانقسامات.

ولتحقيق الوحدة، يشدد النص على ضرورة التكامل بين خصائص الأمة ومقومات الدولة، عبر اندماج الهويات الفرعية في هوية وطنية جامعة تحترم التنوع، وتضمن قبول السياسات العامة، وتعزز العدالة والمساواة، مما يوطد الاستقرار ويقلل التوترات.

وتتطلب آليات المواجهة الاستراتيجية:

إصلاح ثقافي وفكري: إعادة صياغة الخطاب الديني والإعلامي لتعزيز التسامح والاعتراف بالتنوع.

تعزيز التعليم: بناء الوعي الجمعي وتنمية القيم الوطنية.

تطوير مؤسسات مدنية: ضبط الفضاء العام وتشجيع التعاون بين الفئات الاجتماعية.

سياسات اقتصادية واجتماعية عادلة: الحد من النزاعات الطائفية والعرقية، وتعزيز الثقة بين المواطن والدولة.

كما يمتد نجاح هذه الآليات إلى تعزيز الدور الإسلامي على المستوى الدولي والحد من التدخلات الخارجية. تحقيق الوحدة ليس شعارات شكلية، بل مشروع طويل الأمد يشمل الإنسان، المجتمع، والمؤسسات، ويرتكز على القيم الأخلاقية والإنسانية.

سباق التسلّح وأثره في تشكيل موازين القوى داخل العالم الإسلامي

8. سالم محمد وليد، الثقافة السياسية وأهميتها في ممارسة السلطة وبناء الدولة في العراق، المجلة العربية للعلوم السياسية، الجمعية العربية للعلوم السياسية، بيروت، لبنان، العددان (41-42) ، سنة 2014، ص 121.

AL-AASAR Journal
Quarterly *Research Journal*
www. al-aasar.com
Vol. 2, No. 4 (2025)
Online ISSN: 3006-693X
Print ISSN: 3006-6921

سباق التسلّح في العالم الإسلامي يُعدّ ظاهرة محورية تؤثر في موازين القوى الدولية وتحدد من يمتلك القرار والسيادة. وله بعدان متداخلان: داخلي، حيث تتنافس الدول الإسلامية فيما بينها على القوة العسكرية والتقنية، وخارجي، حيث تسعى القوى الكبرى إلى توجيه التسلّح الإسلامي بما يخدم مصالحها الاستراتيجية. هذا التنافس أدى إلى تفكك القوة العسكرية وتحول الأمن إلى عامل توتر، كما أوجد تبعية اقتصادية وتقنية تضعف التنمية وتحد من السيادة. ومع ذلك، فإن التسلّح ليس خطيئة بحد ذاته، بل يجب ربطه بمفهوم الأمن الجماعي وبناء القدرات الذاتية في الصناعة والبحث العلمي، وتحويله من تنافس داخلي إلى مشروع دفاعي تكاملي يعزز استقلالية الأمة. ويدعم ذلك ما عبّر عنه مكيافيللي بأن "القوانين الصالحة لا تقوم إلا على أسلحة صالحة"، إذ تؤكد الحاجة إلى القوة لحماية الشرعية والعدالة. لذلك، فإن سباق التسلّح في العالم الإسلامي يمثل اختبارًا لقدرة الأمة على بناء منظومة ردع متكاملة تحمي القيم والسيادة، وتدعم النهضة السياسية والاقتصادية، ويصبح نجاحه مرتبطًا بالوعي والمبدأ، فلا تتحوّل القوة إلى عبء، بل إلى ركيزة للنهضة والاستقلال.

> " واليوم تحظى عملية التسلح بأهمية فائقة لدى صانع القرار، سواء في البلدان المتقدمة أو في غيرها ولا يجب أن تنسى قضية هيروشيما وناكازاكي عندما تم استخدام القنبلة الذرية ضدهما، فنعني بالتسلح حصول الدولة على احتياجاتها من السلاح بقدر يؤمن حماية كيان الدول وأمنها الوطني من أي تهديد، خارجي أو داخلي، سواء تم ذلك من طرق الاستيراد أو التصنيع المحلي أو التضيع المشترك أو بهما جميعاً."[9]

التسلح ليس بالضرورة تعبيرًا عن العدوان، بل هو وسيلة لحماية الكيان الوطني وضمان الاستقلال في اتخاذ القرار. فامتلاك أدوات الدفاع الحديثة يمنح الدولة قدرة على ردع الأخطار دون الخضوع للإملاءات الخارجية، كما تُظهر تجربة هيروشيما وناكازاكي أن جوهر القوة يكمن في إدراك خطورتها لا في استخدامها. ومن ثمّ، فإن التسلح الرشيد القائم على التصنيع المحلي والتعاون الاستراتيجي يُعدّ أساسًا لأمن الدول واستقرارها، وحاجزًا أمام الهيمنة والابتزاز الدولي.

> " يمكن القول أن سباق التسلح يعد واحد من أكثر العوامل تأثيراً في خلق الصراعات الدولية وتصعيدها، وذلك لعدة أسباب، ومنها أن ثورة التكنولوجيا وما يترتب عليها من ارتفاع معدل التغيير في نظم التسلح يؤدي إلى حدوث ثغرات في تضم الأمن الدولي وهذه الأوضاع قد تحفز بعض الأطراف على الهجوم بشن ما يعرف بالحروب الوقائية."[10]

فسباق التسلّح لا يحقق أمنًا حقيقيًا ولا استقرارًا دائمًا، بل يرسّخ التوتر وعدم الثقة بين الدول، خاصة حين يتحول إلى استعراض للقوة بدل أن يكون وسيلة لحفظ السلم. وقد أدّى التطور التقني العسكري وتضخم الإنفاق الدفاعي إلى تعميق اختلال موازين القوى وإضعاف التنمية الداخلية، كما أسهم تبرير الحروب الوقائية في تحويل التسلّح من أداة ردع إلى عامل تهديد للنظام الدولي.

وفي السياق الإسلامي، يُعدّ سباق التسلّح تحديًا استراتيجيًا خطيرًا، إذ يكشف عن مفارقة بين ضخامة الإنفاق العسكري واستمرار التبعية التقنية وغياب الصناعات الدفاعية الوطنية، مما يقيّد الاستقلال السياسي والقرار السيادي. كما أن ضعف التنسيق الأمني وغياب الرؤية الاستراتيجية الموحدة حالا دون تحويل الموارد الهائلة إلى قوة جماعية فاعلة. ويخلص النص إلى أن التسلّح لا ينبغي أن يكون غاية في ذاته، بل جزءًا من رؤية شاملة للأمن تقوم على بناء الإنسان، وتوطين

9. الرمضاني مازن إسماعيل، السياسة الخارجية، دار الحكمة، بغداد، العراق، 1990، ص43.
10. رسلان أحمد فؤاد، نظرية الصراع الدولي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1986، ص111.

المعرفة، وتعزيز البحث العلمي والتصنيع المحلي، وربط القوة بالقيم الأخلاقية والعدالة، بوصف ذلك الطريق الأمثل لتحقيق الأمن والسيادة الحقيقية.

ومن هنا نعلم أن مفهوم الأمن الإقليمي في العالم الإسلامي شهد تحولًا عميقًا، إذ لم يعد مقتصرًا على الحماية العسكرية للحدود، بل أصبح منظومة شاملة تشمل الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية، غير أن هذا التطور لم يواكبه إدراك جماعي موحّد. وقد أدى غياب الرؤية المشتركة وتنامي الخلافات الداخلية والاعتماد المفرط على القوى الخارجية إلى اختلال النظام الأمني الإقليمي، وتحول الأمن من إطار تعاوني إلى حالة من الشك والتوازن الهش. كما أسهمت التهديدات غير التقليدية، كالإرهاب العابر للحدود والاختراقات السيبرانية والصراعات المذهبية، في تعميق الهشاشة الأمنية. ويؤكد النص أن هذا الواقع يعكس خللًا بنيويًا في فهم الأمن الإقليمي، ويجعل العالم الإسلامي أكثر عرضة للتدخلات الخارجية وأقل قدرة على حماية قراره السيادي، مما يفرض ضرورة إعادة بناء مفهوم الأمن على أساس التكامل والتنسيق والدفاع المشترك لضمان الاستقرار وحماية المصالح الاستراتيجية للأمة.

> فدول عربية، مثل العراق، وسورية ولبنان، كانت تتقدّم على تركيا وماليزيا وكوريا الجنوبية في مؤشّرات التنمية الرئيسة، باتت اليوم في حكم الدول الفاشلة، وأخرى مثل مصر، وقد كانت من حواضر الفكر والسياسة في العالم العربي، وقوة كبرى في نظامها الإقليمي، باتت اليوم مهدّدة بالفشل، في حين تكتنف الهشاشة دولا مثل السودان والجزائر، دع جانبا اليمن وليبيا. أما دول الخليج العربية فتساعدها فوائضها المالية الكبيرة على ستر كثير من عوراتها وتأخير بلوغ النقطة التي سبقتها إليها شقيقاتها التي لا تملك ثروات نفطية ".[11]

يكشف النص عن مفارقة تنموية واضحة في العالم العربي، حيث لم يكن الإخفاق ناتجًا عن نقص الموارد، بل عن اختلالات بنيوية في أنماط الحكم وضعف المؤسسات وغياب الرؤية الاستراتيجية، ما حال دون تحويل الإمكانات المتاحة إلى تنمية مستدامة. كما يبيّن أن الثروة النفطية لم تعالج الأزمات بقدر ما أخّرتها، وأن المقارنة مع تجارب ناجحة ككوريا الجنوبية وماليزيا تؤكد أن حسن إدارة الدولة هو العامل الحاسم في تحقيق النهوض. ومن ثمّ، فإن تجاوز حالة الهشاشة يتطلب إصلاحًا سياسيًا ومؤسسيًا يعيد الاعتبار للتنمية وبناء الإنسان.

وفي السياق ذاته، يشير النص إلى أن مفهوم الأمن الإقليمي في العالم الإسلامي شهد توسعًا ليشمل أبعادًا متعددة، غير أن غياب الرؤية الجماعية، وتفاقم الخلافات الداخلية، والاعتماد على القوى الخارجية، أدت إلى اختلال النظام الأمني الإقليمي. كما أسهمت التهديدات غير التقليدية في تعميق الهشاشة، ما جعل العالم الإسلامي أكثر عرضة للتدخل الخارجي وأضعف قدرته على حماية قراره السيادي، الأمر الذي يستدعي إعادة بناء الأمن الإقليمي على أسس التعاون والتكامل والدفاع المشترك.

> " الأمن الإقليمي يُعرف بأنه الحالة التي تضمن فيها الدول في منطقة معينة استقرارها وأمنها من التهديدات الداخلية والخارجية. يشمل الأمن الإقليمي التهديدات العسكرية، الاقتصادية، والاجتماعية.ومن وجهة نظر بوزان، فإن الأمن الإقليمي يتطلب فهمًا شاملًا للعوامل المؤثرة فيه، بما في ذلك الديناميات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ".[12]

11. قبلان مروان، عندما يتصدى للسياسة فاشلون، الناشر العربي الجديد، https://www.alaraby.co.uk، 2018-05-08

12. عياد إيهاب محمد أبو المجد، أثر المتغيرات الدولية المعاكسة على الأمن الجيوسياسي للشرق الأوسط، مجلة البحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة بور سعيد، مصر، المجلد 24، العدد 2، أبريل 2023.

AL-AASAR Journal
Quarterly *Research Journal*
www. al-aasar.com
Vol. 2, No. 4 (2025)
Online ISSN: 3006-693X
Print ISSN: 3006-6921

تُظهر الأزمة الأمنية في العالم الإسلامي أن اختلال مفهوم الأمن الإقليمي يعود إلى حصره في البعد العسكري وإهمال الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، مما حال دون تبنّي مفهوم «الأمن الشامل» القائم على التكامل والتعاون وبناء القوة الذاتية. وقد أدى هذا القصور إلى جعل الأمن هشًّا ومرتهنًا للتحالفات المؤقتة والضغوط الخارجية بدل أن يستند إلى تنمية شاملة وإرادة سياسية موحّدة. وفي هذا السياق، تبرز العدالة بوصفها الركيزة الأخلاقية والسياسية لأي أمن حقيقي، إذ تمثل روح النظام الاجتماعي وميزان العلاقة بين الحاكم والمحكوم. فالعدالة في الفكر الإسلامي تكليف إلهي ومقصد شرعي يشمل الحكم والقضاء وتوزيع الثروات وصون الكرامة الإنسانية. كما أنها شرط أساس للاستقرار والتنمية، لأن غيابها يولّد الظلم والهشاشة ويقوّض شرعية الدولة. ومن ثمّ، فإن بناء أمن إقليمي متماسك يقتضي دمج مفهوم الأمن الشامل بقيم العدالة، باعتبارهما أساس أي مشروع إصلاحي يهدف إلى النهضة والاستقرار في العالم الإسلامي.

> " إن غياب دور العدالة الاجتماعية نسبيا وعلى مر العصور وما مر به الإنسان من ظلم واضطهاد، يجعله يعيش خارج ذاته وخارج وجوده الخاص، وعلى الرغم أن قضية العدالة الاجتماعية ترتبط بشكل كبير بواقع الإنسان وبإمكانية تطبيقاتها في النظام التربوي والاجتماعي."[13]

يؤكد هشام الشمري أن العدالة جوهرية لوجود الإنسان الحر، فهي تضمن حقوقه وكرامته ولا تقتصر على النظام الاجتماعي أو القوانين. ويشير إلى أن غياب العدالة يحوّل الإنسان إلى كائن مغترب عن ذاته. كما يبرز دور التربية والوعي الاجتماعي في ترسيخ العدالة كقيمة وجودية أساسية لا يمكن التنازل عنها.

> " ومن هنا تبرز الحاجة إلى دراسة القيم الإنسانية بصورة عامة، وإلى القيم التربوية والاجتماعية بصورة خاصة، وفي مقدمتها العدالة الاجتماعية الدعامة للإنسان، والتي تسهم في تكوين شخصية الفرد يطلب حاجاته الأساسية للعيش بكرامة وعز، وهذا الشيء يعمل على توحيد أفراد المجتمع وتماسكهم."[14]

فالعدالة الاجتماعية قيمة تربوية وأخلاقية أساسية تشكل الشخصية المتوازنة للفرد وتوجه وعيه نحو الكرامة الإنسانية. فهي تؤسس لمجتمع متماسك قائم على احترام الحقوق وتكافؤ الفرص، وتولد شعورًا بالانتماء والوحدة. وفق روسو، تتحقق العدالة الحقيقية حين تنبع من ضمير الإنسان نفسه، فتتحول من فكرة فلسفية إلى سلوك عملي يعكس نضج الوعي الإنساني ومسؤولياته تجاه المجتمع.

> " إن التصورات تنسجم مع السياق الذي وجدت فيه الحالة الطبيعية، ولكونها تتجسد في الواقع الاجتماعي، حتى تفهم أبعادها وتعبر عن موقفها في الواقع الإنساني في كل زمان ومكان وبشكل دائم، وهذا الحال يمكن أن يحدث لأي مجتمع إذا ما غلب فيه الإيثار والمحبة على الأنانية والحقد، ومن هنا يمكن تطبيق العدالة الاجتماعية في المجتمع التربوي حتى يتشكل نظام العدالة الاجتماعية."[15]

---

13. الشمري، هشام محمد خلف، فلسفة التربية والعدالة الاجتماعية عند روسو، (أطروحة الدكتوراه)، كلية الآداب قسم الفلسفة، جامعة بغداد، العراق، سنة 2012، ص22
14. طهطاوي، سيد أحمد، القيم التربوية في القصص القرآني، دار الفكر العربي، مصر، ص44.
15. روسو، جان جاك، اعترافات جان جاك روسو، ترجمة حلمي مراد، دار الكاتب العربي، بيروت، لبنان، ط1 سنة 1968، ج 1، ص 28.

AL-AASAR Journal
Quarterly *Research Journal*
www. al-aasar.com
Vol. 2, No. 4 (2025)
Online ISSN: 3006-693X
Print ISSN: 3006-6921

يركز روسو على أن العدالة الاجتماعية تنبع من الفطرة الإنسانية الخيّرة والوعي الجمعي، وليس من القوانين وحدها، حيث تُترسخ من خلال قيم الإيثار والمحبة واحترام الآخرين. ويؤكد أن التربية هي الوسيلة الأساسية لترسيخ العدالة في السلوك اليومي، إذ تُغرس في الفرد قيم الخير والتكافل منذ الصغر. بذلك تصبح العدالة ثمرة نمو أخلاقي وتربوي قبل أن تكون نظامًا قانونيًا أو سياسيًا، وتؤسس لاستقرار المجتمع وتماسكه.

> " وإن مهمة العدالة الاجتماعية خلق التوازن بين الناس، أما الظلم فيأتي من حرمان أحد من قطف ثمرة أتعابه وسلب حقه، فيمكننا القول إن فكرة العدالة الاجتماعية هي قبل كل شيء خلق توازن عادل بين أفراد المجتمع وفق القوانين الشاملة والاحترام الذي فيه أداء حقوق الإنسان، كما يسعى الإسلام إلى تأكيد مفاهيم العدل الموضوعي حتى لا ينحرف باتجاه عاطفة أو هوى أو مصلحة أو جماعة ما يرتبط بها الإنسان المسؤول ارتباطا اجتماعيا أو مذهبيا أو عرقيا."[16]
>
> " العدالة الاجتماعية وهي تجسيد الواقع العملي للمساواة في المجتمع، وهي القاعدة المشتركة للمواطنين أيضا عن طريق التوزيع العادل".[17]

تُعدّ العدالة الاجتماعية منظومة قيميّة وأخلاقية شاملة تقوم على تحقيق التوازن العادل بين حقوق الأفراد وواجباتهم داخل المجتمع، ولا يمكن اختزالها في مجرد نصوص قانونية أو إجراءات تنظيمية شكلية. فهي تعبير عن احترام الكرامة الإنسانية وضمان المساواة والإنصاف في الفرص والمسؤوليات، بما يُرسّخ الشعور بالانتماء والثقة بين الفرد والمجتمع. ويُبيّن الطرح أن الظلم لا ينشأ فقط من غياب القوانين أو ضعفها، بل يتجلى أساسًا عند اختلال هذا التوازن، حين يُحرم الإنسان من حقوقه المشروعة، أو يُقصى عن المشاركة العادلة، أو يُسلب ثمرة جهده، مما يؤدي إلى تفكك الثقة وتهديد الاستقرار الاجتماعي.

كما يربط هذا التصور للعدالة بالفكر الإسلامي الذي يجعل منها قيمة مطلقة ومبدأً حاكمًا لا يخضع للأهواء أو المصالح الضيقة، بل يقوم على معايير العدل الموضوعي التي تضع الحق فوق كل اعتبار. فالعدالة في المنظور الإسلامي ليست خيارًا سياسيًا أو مطلبًا أخلاقيًا ثانويًا، بل شرطًا جوهريًا لشرعية السلطة، وأساسًا للاستقرار والتنمية المستدامة، وضمانًا للتماسك الإنساني والاجتماعي داخل المجتمع.

التوصيات

1. ضرورة تعزيز الوعي بأهمية وحدة العالم الإسلامي بوصفها مشروعاً حضارياً لا ظرفياً.
2. العمل على تقوية مؤسسات التعاون الإسلامي وتفعيل أدوارها عملياً في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية.
3. نشر ثقافة الحوار والتسامح بين المذاهب والتيارات الفكرية، وتجريم خطاب الكراهية والانقسام.
4. دعم مشاريع التكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية لتحقيق الاعتماد المتبادل وتقليل التبعية الخارجية.

16. كرم، يوسف، تاريخ الفلسفة اليونانية السلسلة الفلسفية، لجنة التأليف والترجمة، القاهرة، مصر، سنة 1936، ص 136.
17. رولز، جون، العدالة كإنصاف إعادة صياغة، ترجمة حيدر حاج إسماعيل، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، لبنان، سنة 2009 ص 195

5. الاهتمام ببناء الإنسان المسلم علمياً وفكرياً وأخلاقياً ليكون أساس النهضة والوحدة.
6. إدماج قضايا الوحدة الإسلامية في المناهج التعليمية ووسائل الإعلام بصورة واعية ومتزنة.

AL-AASAR Journal
Quarterly *Research Journal*
www. al-aasar.com
Vol. 2, No. 4 (2025)
Online ISSN: 3006-693X
Print ISSN: 3006-6921

المقترحات

1. إنشاء مراكز بحثية مشتركة تُعنى بدراسة قضايا الوحدة والتكامل الحضاري في العالم الإسلامي.
2. إطلاق برامج شبابية وثقافية عابرة للحدود لتعزيز التواصل والتعارف بين شعوب الأمة.
3. تأسيس آليات عملية لتسوية النزاعات بين الدول الإسلامية بالاعتماد على الوساطة والحوار.
4. توظيف الإعلام الرقمي والمنصات الحديثة لنشر خطاب وحدوي معتدل يواجه خطاب الفرقة.
5. تشجيع المبادرات الاقتصادية المشتركة مثل الأسواق الإسلامية والمشاريع الاستثمارية الجماعية.
6. عقد مؤتمرات دورية تجمع العلماء والمفكرين وصنّاع القرار لوضع رؤى عملية قابلة للتنفيذ.